مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية – الأمريكية
(مشاهد مختلفة)

أ.د. عبد علي كاظم المعموري(*) د محمد حسن رشم(**)

المقدمة

لم تكن موضوعة العلاقات الاقتصادية العراقية– الأمريكية موضع اهتمام لو كانت تجري في نهر العلاقات الاقتصادية المعروفة مابين البلدان مذ التاريخ السحيق لعلاقات المجتمعات وتفاعلها فيما بينها، لكنها تكتسب أهميتها من كونها تأتي من طبيعة العلاقة القائمة مابين أمريكا(كدولة محتلة) ومابين العراق كبلد تم احتلاله في مطلع القرن الحادي والعشرين، بعدما لفظت العلاقات السياسية الدولية المنظمة على وفق مواثيق منظمة الأمم المتحدة لما بعد الحرب العالمية الثانية أسلوب الاستعمار والاحتلال. بحيث عُد هذا نمط من أنماط العلاقات التي استهلكت مبررات فعلها في أطار التنظيم ألأممي للعلاقات بين الدول والشعوب.

إن الخيارات المتاحة لصانع القرار السياسي– الاقتصادي تبدو جدُ ضعيفة، مما يسمح لأمريكا كقوة عالمية (Super Power) ومهيمنة على اتجاهات التطور السياسي والاقتصادي في العراق استناداً على احتلالها للعراق منذ عام 2003 والى الآن، ناهيك عما عملت على تثبيته من خلال السياسات التي اعتمدها في العراق، وتمتلك مفاتيح ومغاليق الأمور فيه سواءً على الصعيد السياسي أم على المستويات الأخرى بما فيها الاقتصادية، وهو ما يؤهلها الى رسم المسارات التي تعتقد أنها مناسبة للحفاظ على مصالحها من جهة والسيطرة على إيقاع حركة المتغيرات كافة في بلد أصبح محوريا في المدرك الأمريكي.

ولتقديم تفسير عن المسارات المفترضة للعلاقات الاقتصادية العراقية–الأمريكية في أبعادها المختلفة، لابد من الركون الى التأريخ القريب والبعيد للامساك بتلافيف النسيج الذي تعتمده البلدان الغالبة (المحتلة/ أو الاستعمارية)، أي مجمل البناءات التي تعتمدها القوة المسيطرة في المجتمع بكل مفاصله حتى الى إعادة تركيب سيكولوجية المواطن نفسه، وهو ما يدفع الى القول أن النمط الذي تعتمده الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع العراق هي علاقة

(*)أستاذ الاقتصاد السياسي – جامعة النهرين ومدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية.
(**)مدرس – كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المثنى.

(التابع بالمتبوع).

إذ أن الكثير من الرؤى التي تخص ضمان المصالح الأمريكية في العراق قد جرى ترتيبها وأخذت التعهدات بشأنها قبل احتلال العراق في موقف استغلته عشية الإقرار على احتلال العراق، بجانب الشخوص والحركات التي تعمل تحت تأثير الإستراتيجية الأمريكية، وبخاصة في مجالات النفط والتسلح.

ليس معتاداً في التجربة الأمريكية مع احتلالاتها التي تصاعدت بعد انكفاء بريطانيا العظمى على خلفية الحرب العالمية الثانية ومغادرة أمريكا لمبدئها (الانكفاء والعزلة)، إن تتحول الى أداة إنسانية مجردة، مدفوعة بالقدر الإلهي الذي يلهمها مساعيها في التصرف على الساحة العالمية كقوة مختارة من الله(سبحانه وتعالى) كيما تكون أداة أعمام الخير والبركة وتمكين شعوب الأرض من تحقيق إنسانيتها المسحوقة تحت أغلال الحكام والملوك والسلاطين، **(والمفارقة أن أمريكا هي التي توصل هؤلاء الى سدة الحكم بالانقلابات العسكرية وتساندهم في قمع شعوبهم، بدء من بينوشيه مروراً بالشاه وأنور السادات وانتهاءً بمشرف)**، فهم إما يستقلوا القطارات الأمريكية أو يركبوا ظهور دباباتها.

لقد قيل أن قيام علاقات اقتصادية مابين دولة متقدمة أو اقتصاد متقدم مع دولة متخلفة أو اقتصاد متخلف، من شأنه أن يعظم من منافع الأول على حساب الثاني، وهذه هي الرؤية الألمعية التي دفعتها المفكرة الاشتراكية الألمانية روزا لوكسمبورغ في بواكير القرن العشرين، ومنها جرى تفسير آليات النزح الاقتصادي لممكنات البلد الفقير(أو المتخلف أو النامي تأدباً) صوب المتروبول أو البلد المستعمر للبلد الفقير، من خلال التبادل اللا متكافئ أو قوانين القيمة اللا متكافئة، مما يؤدي الى ممارسة الإفقار لممكنات التطور اللاحق لهذا البلد ذاتياً، وجعله يدور في فلك اقتصاد المحتل.

إن تتبع توجهات وسياسات الاحتلال البريطاني للعراق في مفصلها الاقتصادي، من شأنه أن يقدم رؤية قريبة لما يجري أو سيجري، مع الفارق الزمني في تطور الأسلوب والآليات وطبيعة المتغيرات الحادثة في المحيط الدولي، ولكنها لا تخرج مطلقاً عن الفكرة الجوهرية المتمثلة(باستلاب الموارد والممكنات وتعويق التطور الحقيقي).

والاستثناءات لا تلغي القاعدة، فما هو حقيقية يثبت أن نقيضه أيضاً حقيقية كما يعبر عن ذلك (اوسكار وايلد)، فالتوهم بالأنموذج الياباني أو الكوري الجنوبي أو الألماني، لا يجد له مقارباته الحقيقية في تجربة احتلال العراق، ومن يسوق ذلك للدلالة يفضح رؤيته السطحية والقاصرة، ويضع نفسه في سياق التوصيف الماوي(نسبة الى ماوتسي تونغ) للمتعاونين مع المستعمر أو الذين يوهموا شعوبهم بسلامة منهج المحتل والذين دعاهم **(بالكمبرادورية)**.

لهذا تظل الإدارات الغربية التي جربت الاستعمار والاحتلال ترى في أن من واجب مواطنيها الحفاظ وخدمة مصالح بلدانهم، بينما تتكر على الآخرين ذلك وهو ما عبر عنه اصدق تعبير الفيلسوف الايطالي فليفريدو باريتو عندما قال (**إذ حارب الإنجليزي أو الألماني أو الفرنسي أو البلجيكي أو الإيطالي، ومات من اجل بلده فأنه بطل، ولكن إذا تجرأ أفريقي للدفاع عن وطنه ضد أي من هذه الأمم فهو متمرد(حقير وخائن)**[1]، هذه المقاربة تصلح لان تكون قاعدة لتفسير كل الجوانب بوجهها السياسي أو الاقتصادي أو العسكري.

لهذا ندفع برؤيتنا في اتجاهات ومستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية – الأمريكية، على فرض مفاده(**إن آليات العلاقة المفترضة مع أمريكا اقتصادياً من شانها أن تفضي الى إلحاق جوهري وحقيقي للاقتصاد العراقي بما يضبط من اتجاهات هذا الاقتصاد للسير على وفق أطار مرسوم مع ترك مسارات محددة بعناية للشركاء الأوربيين لقاء اندراجهم في المشروع الأمريكي،وهو ما يجعل الصعوبة قائمة إزاء القوى السياسية المحلية في بناء اقتصاد عراقي يستطيع النمو ذاتياً**).

أولا: خلفية العلاقات الاقتصادية العراقية مع دول العالم

لم يعرف العراق يوماً تخطيطاً لعلاقاته الاقتصادية، تستند في توجهاتها على وفق معيار حقيقي هو بناء منظومة علاقات اقتصادية ترتكز على المحافظة على المصالح العراقية، ويمكن القول بلا تردد، إن مراجعة سجل العلاقات العراقية مع دول العالم وبخاصة الكبرى منها أو مجموعة(G-8) يكشف بدون أي لبس من انه جرى التضحية بمصالح البلد لأسباب ودوافع سياسية، وهذا إذا ما تمت مراجعته وتقويمه يمكن بيان الكلف الاقتصادية، ولابد في هذا من اعتماد مبدأ اقتصادي معروف وهو كلفة الفرصة البديلة(Opportunity Cost).

وحالة العلاقات الاقتصادية العراقية – الأمريكية لم تخرج عن هذا، فعلى الرغم مما هو معلن من حالة العداء بين النظام السياسي في العراق والإدارات الأمريكية، إلا أن هناك علاقات تجارية ونشاطات للشركات الأمريكية في العراق، وعلى سبيل المثال لا الحصر فأن العراق عندما شحت عليه الموارد المالية في عام 1985، على خلفية تراجع تصدير النفط وتكاليف الحرب، حصل على قرض أمريكي بمقدار مليار واحد بيسر وسهولة، خضع لاشتراط أمريكي بأن يكون نصف قيمة القرض مستوردات غذائية ومعدنية.

---

[1] **عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية: من الكلاسيكية الى النقودية، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، 2007.**

إن العلاقات الاقتصادية العراقية قد شهدت تحولات حقيقية على مر تأريخ العراق الحديث والمعاصر، هذه العلاقة ظلت محكومة بقوة لصعود العلاقات مع بلدان العالم بما فيها العربية، ففي حالات الغزل السياسي والرضا، نلحظ توجه هذه العلاقات صوب البلد الذي يكسب مودة الإدارة السياسية، أو لها مصالح محددة معه، لذلك يمكن القول أن جزء من علاقاتنا الاقتصادية سواءً في عقود أقامة المشروعات أو في مجال الاستيرادات تعد معبرة بدقة عن ذلك.

فاستيراد العراق لوجبات من السيارات الصينية المنشأ على وفق مذكرة التفاهم، جرى لحسابات سياسية صرف وليس لموجبات اقتصادية، بيد أن العراق خطى من قبل أكثر مما ذكر، فقد عقدت صفقة سيارات مع شركة ليلاند(Leyland) البريطانية، في الوقت الذي كانت فيه الشركة على وشك إعلان إفلاسها.

وهذا الحال ينسحب على الكثير من الاتفاقات مع دول العالم وشركاتها، من مثل ايطاليا، تشيلي، الاتحاد السوفيتي السابق، مصر، فرنسا، ألمانيا، اسبانيا،... الخ.

بيد أن مايهمنا التركيز عليه في هذا الجانب، إن هذه العلاقات حملت العراق تكاليف كبيرة وهو ما مثل هدراً واستنزافاً للموارد، إذ كان بالإمكان ومن دون تدخل العوامل السياسية، ورؤى الحاكم وتوجهاته، إن تقام علاقات على وفق مصالح اقتصادية صرف، قوامها المبدأ الاقتصادي العتيد (الربح/التكلفة) Cost-Benefit وهو ما تعتمده اغلب البلدان عدا بعض الدول المتقدمة (أمريكا – روسيا – بريطانيا) لأسباب إستراتيجية.

هذا يعد شرطاً لازماً للاقتصادات النامية والتي تعتمد توجهات اقتصادية إستراتيجية لبناء بلدانها، من دون الدخول في لعبة السياسة الدولية وتداخلاتها في اللحظة الحرجة من تأريخ تطورها، ويمكن أن نؤكد أن هذا المسار اعتمدته كوريا الجنوبية والصين، فكلاهما نأت بنفسها عن الدخول في معارك سياسية كبرى، وانكفأت على داخلها في أشبه ما تكون عزلة لبناء اقتصاداتها، وعندما جاءت الفرصة للخروج الى العالم للمشاركة، خرجت مستندة على دعائم قوة لا يمكن تجاهلها أو غض الطرف عنها.

إن تحقيب تأريخ تطور بلدان نامية كثيرة في مسيرة تطورها يمكن أن يقدم دروساً غنية في هذا المجال، وحرياً بالدولة العراقية الجديدة أن تهتم بهذا وتضع الاستراتيجيات المناسبة له، دفعاً باتجاه اعتماد منظومة كاملة من الأهداف كيما تسعى للوصول إليها، وهذا كفيل بالتأسيس لدولة المؤسسات التي مهما اختلفت مشارب القوى القابضة على السلطة فيها ستكون ملزمة بتحقيق هذه الأهداف، لاسيما وان كشف حساب هذه القوى في كل نهاية مرحلة انتخابية، سيكون له تأثير كبير في صنع التوجهات للرأي العام من دون الاستكانة على هذا المعطى أم ذاك، ويضمن التقدم الى أمام.

ثانيا: بناء العلاقات الاقتصادية العراقية– الأمريكية في ظل الاحتلال

شكلت موضوعة الاحتلال مجالاً رحباً لأمريكا في بناء منظومة علاقات اقتصادية على وفق رؤاها، طالما هي المتحكم في شؤون العراق على وفق واقع الحال والتفويض ألأممي بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، والذي عد الوجود الأمريكي–البريطاني احتلالاً للعراق.

وما يمكن الاستشهاد به هنا في الدوافع الاقتصادية لاحتلال العراق على وفق الإستراتيجية الأمريكية، يؤكد أن العامل الاقتصادي كان حاضراً بقوة فالبعض من أعضاء الكونغرس الأمريكي ومن الباحثين الأمريكان يرون أن الوجه الاقتصادي لاحتلال العراق جاء لخدمة شركتي**(بكتل وهاليبرتون)**.

وهو ما أشار إليه السيناتور جون ماكين الذي صاغ الأطماع الاقتصادية لأمريكا في العراق بشكل رائع بقوله (أن العراق هو قارورة العسل الضخمة التي تجذب الكثير من الذباب) والعسل ليس هو النفط لوحده بل هو (المياه، الهواتف، الطرق، المدارس، وسائل الأعلام، القطارات، الطائرات...الخ) والشركات هي بيكتل، هاليبرتون، أم سي أي، أيكسون موبيل، واكينهت، تايم وايز، والت– مارت، بوينغ، ينوز كروب، داني كورب وغيرها . Wall-Mart(وول–مارت) وسفن ألفن (7-Eleven)[2].

وعلى الرغم من التسطيح الذي يوصف هذا الاحتلال، إلا أننا نتلمس ضغط الشركات العملاقة الأمريكية وضغط المجمع الصناعي– العسكري**(شركات السلاح)**، فعلى الصعيد الداخلي هناك تحالف **(المؤسسة العسكرية + مع المجمع الصناعي العسكري + شركات النفط الأمريكية)**، وهذا التحالف يعد خطراً حتى على أمريكا وهو ما حذر منه مبكراً الرئيس الأمريكي **(أيزنهاور)**.

وهو ما أوصل عتاة التشدد (الصقور) أبراهام، أرميتاج، بنيت، برغنر، بولتون، دوبريانسكي، فوكوياما، كاغن، زالماي خليل زاده (السفير الأمريكي السابق في العراق)، كريستول، بيرل، رودون، رامسفيلد، كارل روف، جينيور، ويبر، ولفوتيز، ولسي، زويليك)[3]، هولاء هم لوبي الموت (The Death Lobby)، الى سدة الإدارة الأمريكية، مع رجالات شركات النفط وهم جميعاً مدعومين من الشركات النفطية والإنتاج العسكري، إذ من النادر أن تجد شخصاً من أبرز (25) شخصية أمريكية فاعلة في الإدارة الأمريكية آبان احتلال العراق، من دون أن توصله هذه الشركات، التي تعد من أقوى جماعات الضغط في المجتمع الأمريكي.

فيما تبلور التحالف الخارجي من الدول الباحثة عن بعض الفتات المتساقط من الكعكة العراقية، وهو فتات بائس لا يستحق ذلك، إذ يقول احد البريطانيين **أن أمريكا لم تترك لنا شيء في**

---

[2] **نعومي كلاين، بغداد:السنة صفر، نهب العراق سعيا إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، المستقبل العربي، العدد(10)، 2004.**

[3] **نعوم تشومسكي، طموحات امبريالية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، 2006، ص 52.**

العراق إلا تنظيف المرافق العامة، وجعل البلدان الأخرى هي من الدول الاشتراكية السابقة، والذين يبحثون عن الرضا الأمريكي ومساعداتها السخية لتثبيت أوضاعهم. وعلى خلفية تدمير ممكنات العراق المختلفة سواءً بالعمل العسكري أم الاقتصادي(في ظل الحصار) الذي فرضته، واحتلالها للعراق عام 2003، وإزاء مقايضة النهب والسلب لموارد البلد، وبغية تهدئة الأوضاع وتوفير مساحة من الرضى عمدت الإدارة الأمريكية الى تخصيص أكثر من (18) مليار كمنحة من طرف واحد، لدعم الأوضاع الاقتصادية والأمنية وتعزيز الديمقراطية (بحسب) ادعائها.

إن أدارة العراق ليست زهيدة التكاليف، فهناك من يدفع، هناك من يدفع للشركات التي دمرت العراق والشركات التي تعيد بناءه، وهي هدية من المكلفين بدفع الضرائب الأمريكيين الى الشركات الأمريكية[4].

لو القينا نظرة على خطة مارشال التي قدمت فيها الولايات المتحدة(13) مليار دولار لبناء أوربا على خلفية الحرب العالمية الثانية، نلحظ أن شركات النفط حصلت على (2) مليار دولار منها، وهذا مسعى أمريكي لتحويل أوربا (الغنية بالفحم) من اقتصاد يعتمد على الفحم الى اقتصاد يعتمد على النفط، وإذ ما نظرنا الى بقية المعونة نجد أن القليل من المال غادر الولايات المتحدة[5].

بيد أن ما يمكن قوله أن قرارات أنفاق هذا المبلغ هي تحت سلطة الأمريكان وليس للعراقيين دور في أنفاقها، والجدول(1) يوضح توزيع هذه المنحة على وفق السنوات، إذ حضي عام 2005، بأكبر نسبة من الأنفاق، فقد بلغ المبلغ الذي جرى أنفاقه ما يقارب(8.203.217.829) مليون دولار، وقد جاءت في جلها لتمويل الأمن والسيطرة، ودعم بعض المشروعات التي تتناول البنية التحتية، ويمكن القول أن ما نسبته (70%) من أجمالي المنحة قد تم إنفاقه في عامي 2005–2006، وهذا يعكس الرغبة الأمريكية في تثبيت الأوضاع في ظل التململ المجتمعي وفشل الحكومة في الدفع بالأوضاع الاقتصادية–الاجتماعية الى مرحلة أفضل.

(جدول – 1) التوزيع السنوي لأنفاق المنحة الأمريكية للعراق مليون دولار أمريكي

السنوات	المبلغ
المخطط	18.410.000.000
2003	0. 821.217.829

[4] **المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.**

[5] **مقابلة قناةCNN عشية دخول القوات الأمريكية وشيوع النهب والسلب.**

2004	0. 395.782.171
2005	8.203.217.829
2006	5.546.882.171
2007	2.704.800.000
2008	0 .738.100.000
2007-2003	17.671.900.000
المخطط لعام 2008	738.100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

فيما يعكس الجدول (2) توزيع هذه المنحة مابين الاستخدامات المختلفة (استثمارية – جارية- دعم الديمقراطية)، إذ حظيت البرامج الاستثمارية كما هو مخطط

(جدول – 2) توزيع المنحة الأمريكية حتى26 حزيران 2007 مليون دولار أمريكي

النوع	الملتزم به	المصروف فعلاً حتى ك2 2007	المصروف فعلاً حتى 26حزيران 2007
استثمارية	10.341.46	7.894.85	8.656.77
جارية	6.713.68	5.786.90	6.223.70
جارية للديمقراطية	997.98	886.16	934.51
أجمالي	18.401.66	14.567.91	15.814.98

Source: Iraq weekly status report, 2007.

بالنصيب الأكبر وبواقع **(10.341.46)** مليار دولار، المنفق منها فعلاً **(8.656.77)** مليار دولار حتى 26-حزيران 2007، فيما اقتربت أنفاق كامل المبلغ المخصص لدعم الموازنة الجارية وهو **(6.713.68)** مليار دولار، والمبلغ المصروف منها فعلاً هو **(6.223.70)** مليار دولار وهو يتجاوز نسبة (95%). والحال ينطبق على الموازنة الجارية المخططة لدعم الديمقراطية، والبالغة **(997.98)** مليون دولار، والتي وصل المبلغ المنفق منها حتى حزيران 2007، حوالي **(934.51)** مليون دولار.

ومما يذكر أن هذه المنحة جرى توزيعها مابين استثمارية وجارية هذه الأخيرة تضمنت (دعم الديمقراطية)، إذ توزعت بواقع **(10.341.46)** مليون دولار وبنسبة تقترب من (56%)

فيما حضت الموازنة الجارية بحدود (36.4%) وبلغت نسبة دعم الديمقراطية (7.6%)، في حين تبلغ نسب الإنفاق لأجمالي المنحة (85.9%).

ومن اللافت للنظر أن هذه المنحة حتى لا تساوي مبلغ(20) مليار دولار التي جرى تحويلها من مذكرة التفاهم والتي كانت محتجزة بعد سقوط النظام السابق، والتي دار جدل واسع حولها كشفته مجموعة الأزمات ومؤسسة المساعدة المسيحية، من أنها تعرضت للهدر والسرقة من سلطة الائتلاف المؤقتة(السلطة البرايمرية).

ناهيك عن الأموال الأخرى التي تمت سرقتها أو نهبها أمام أنظار القوات الأمريكية والتي تقدر بمجملها مابين(**245 . 41 – 445 . 44**) مليون دولار، وهي ضعف المنحة الأمريكية وأكثر من مساهمة الدول المانحة في مؤتمر مدريد.

(جدول–3) الأموال العراقية المسروقة أو المنهوبة من 9. 4 . 2003 الى 2–6. 2004

المبلغ مليار	الموضوع	الملاحظات
4 .5	سرقتها في عهد جي غارنر	جزء منها من البنك والمصارف
3-1.8	فروق مبيعات النفط العراقي بعد الاحتلال	تقدير (Christian Aid)
20	أضيفت من برنامج الغذاء مقابل النفط	أعلن ذلك بول ولفويتز
1.8	يدعي بول برايمر منحها الى القيادة الكردية	لم يوجد لها أي اثر بعد استلامها
45 م/د	سرقة الخزين النفطي لشركة نفط الجنوب	2 مليون برميل نفط خام
100 م/د	فقدان أموال من صندوق تنمية العراق	أعلن ذلك الحكومة الأمريكية
11 – 9	تم التلاعب بها من قبل بول برايمر	تقدير(Christian Aid)
4	عوائد نفطية لم تدخل صندوق تنمية العراق	كشفتها مؤسسة المساعدة المسيحية
----	* المبالغ والمقتنيات في القصور الرئاسية	غير مقدرة
44 . 445 – 41 . 245	المجموع	عدا ما لا يمكن حصره و تقديره أو لم يعلن عنه

المصدر : تم جمعها تبعا لما يترشح عنها من مصادر دولية ومحلية.

ما نريد قوله ها هنا أن موارد العراق كثيرة وكافية لولا تخلي الولايات المتحدة عن دورها المحدد كدولة محتلة بالحفاظ على ممتلكات الدولة والمجتمع، وإشاعة الفوضى وتيسير الاعتداء على المال العام ونهب المصانع والآلات وموجودات دوائر الدولة وبخاصة القطاع العام وحرق الدوائر، كلها أمور لم تكن وليدة ظرفها أو جاءت مصادفة بل أنها كانت عملية مخططة، وجدت تبريراتها في تعليق رامسفيلد على حالة النهب والسلب التي أشيعت إبان دخول القوات الأمريكية الى بغداد والتي عدها تعبير عن الديمقراطية، إذ قال (**الناس الأحرار يمكن أن يرتكبوا أخطاء**)[6]. ومن خلالها أرادت أمريكا أن تخفي أو تتستر على عملية النهب التي مارستها، على قاعدة تبريرية ذرائعية.

إما الحرق المنظم لدوائر الدولة من مثل (المكتبة الوطنية– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – وزارة التربية– وزارة الصناعة والمعادن)، فالأمريكان والحكومة العراقية يعرفان الجهة التي قامت بذلك.

ثالثا: العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية

بحكم احتلال أمريكا للعراق ووجود سلطة مهيمنة على الأوضاع وفي المجالات كافة، إذ يوجد ما سمي بالمستشارين الأمريكان في كل وزارة عراقية، لهم سلطة كبيرة في التوجيه واتخاذ القرارات والتصرف في الموارد

[6] **اوليفر كوكس، الرأسمالية نظاما، ترجمة إبراهيم كبة، مطبعة العاني، بغداد، 1973، ص353.**

وإعاقة أي قرار يمكن أن يتخذه المسؤول العراقي، وبتعبير واضح (فان السلطة الحقيقية – هم المتشارون) إما تسمية الأشخاص العراقيين فهو محاولة لتخفيف حالة الاحتلال.

لهذا نلحظ أن واقع العلاقات الاقتصادية التجارية قد تأثرت بالأوضاع وطبيعة القرارات المعتمدة، فقد شكلت الصادرات العراقية الى الولايات المتحدة الحصة الأكبر سواءً على مستوى دول الأمريكيتين أم على مستوى العالم، ومن الملاحظ تزايد نسبة الصادرات العراقية التي هي في الأغلب الأعم (النفط) من (10.819) مليار دولار عام 2004 الى (13.185) والى (17.035) مليار دولار للسنتين 2005–2006 على التوالي، وفي هذا تحاول الولايات المتحدة أحداث تغيير متدرج في نسب الاعتمادية على نفوط دول الأوبك.

(جدول –3) التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية للسنوات 2004 – 2006

مليون دولار أمريكي

المنطقة الجغرافية	2004	2005	2006
الدول العربية	1.556.6	763	946
دول الأمريكيتين*	10.819	13.185	17.035
دول الاتحاد الأوربي	3.127.4	6.277	6.808
دول أوربية أخرى	131.8	393	611
دول أسيوية	2.155	2.292	5.098
بقية العالم	0.019.6	787	30
أجمالي الصادرات	17.810	23.697	30.528

المصدر:

– جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، 2004، جدول–26 و27 ، ص 57 وص59.

– جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، 2006، جدول– 30، ص61.

***= أدمجت الولايات المتحدة مع الأمريكيتين وكان الأجدر بيان ذلك تفصيلاً في الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات العراقية**

في ما حضيت الدول الأوربية (الاتحاد الأوربي – الدول الأخرى) بالنسبة الكبرى من مستوردات العراق للسنوات 2004–2006، وهو ما موضح في جدول (4)، مما يعني أن الدول الأوربية يمكن أن تتحول الى شريك تجاري رئيس في المستقبل، ولاسيما وان الولايات المتحدة تحاول إدخال الدول الأوربية الى اللعبة الدولية التي تقودها من خلال المصالح الاقتصادية، بجانب السعي الأمريكي الى الامساك بالخيوط الرئيسة وترك الخيوط الثانوية لحلفائها، مع التوجهات الاقتصادية التي تركز على التكور على التقنيات الفائقة وترك الجوانب الأخرى للدول المنضوية تحت عباءتها.

(جدول – 4) التوزيع الجغرافي الاستيرادات العراقية للسنوات 2004 – 2006

مليون دولار أمريكي

المنطقة الجغرافية	2004	2005	2006

الدول العربية	2.373.08	7.198	7.855
دول الأمريكيتين	1.861.83	3.546	1.650
دول الاتحاد الأوربي	9.064.13	2.685	2.946
دول أوربية أخرى	2.622.32	6.975	6.226
دول أسيوية	3.983.53	2.530	2.194
بقية العالم	1.397.43	598	21
أجمالي الاستيرادات	21.302.3	23.532	20.892

المصدر:

– جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، 2004، جدول–26 و27 ، ص 57 وص59.

– جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، 2006، جدول– 30، ص61.

وعلى وفق البيانات، فإن العراق بدء يسجل فائضاً في ميزانه التجاري مع أمريكا بشكل خاص منذ عام 1997 وهو ما يوضحه الجدول (5)، ومع مجموع الدول الأخرى منذ عام 2005، كما في الجدول (6)، هذا الفائض يرتكز على قطاع النفط بشكل أساس، ساند ذلك ارتفاع أسعاره، ومن دون هذا فان قيمة الصادرات العراقية غير النفطية لا تعد ذات أهمية في ميدان التبادل التجاري بعد عام 2003، نظراً للتراجع الكبير في مجمل الإنتاج الكلي للاقتصاد العراقي، مما جعله مستورداً صافياً حتى لبعض المنتجات الزراعية التي كان يحقق شبه اكتفاء ذاتي منها.

جدول – 5

الصادرات والواردات الأمريكية الى العراق

للسنوات 1992–2008(مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1992	**0.4**	**0.0**	**0.4**
1993	**4.0**	**0.0**	**4.0**
1994	**0.7**	**0.0**	**0.7**
1995	**0.2**	**0.0**	**0.2**
1996	**2.8**	**0.0**	**2.8**
1997	**82.0**	**311.7**	**(229.7)**
1998	**106.5**	**1.183.4**	**(1.076.9)**
1999	**9.5**	**4. 226.5**	**(4.217.0)**
2000	**10.4**	**6.065.7**	**(6.055.3)**
2001	**46.2**	**5.820.4**	**(5.774.2)**
2002	**31.6**	**3.548.4**	**(3.516.8)**
2003	**309.9**	**4.584.5**	**(4.274.6)**
2004	**856.5**	**8.513.5**	**(7.657.1)**
2005	**1.374.0**	**9.053.7**	**(7.679.7)**
2006	**1.490.6**	**11.545.8**	**(10.055.2)**
2007	**1.560.2**	**11.395.6**	**(9.835.4)**
2008	**1.432.4**	**14.288.1**	**(12.855.7)**

المصدر: غرفة التجارة الأمريكية – العراقية، نشرات مختلفة.

***= الأرقام بين قوسين سالبة.**

ومن دون الصادرات النفطية أو المعدنية لا يمكن الإشارة بقوة الى وجود صادرات عراقية، مما يتطلب سعياً عراقياً حثيثاً لدعم الصادرات العراقية ووضع إستراتيجية متوسطة وبعيدة لرفع القدرة التنافسية للسلع العراقية والاستفادة من العلاقات الاقتصادية– السياسية مع بعض الدول (من مثل أمريكا) لتيسير دخول السلع العراقية كما هو الحال للسلع الصينية– المصرية– عمان وغيرها.

(جدول – 5) الميزان التجاري العراقي للسنوات 2004–2006

مليون دولار أمريكي

2006	2005	2004
9.736	165	(4.507.7)

المصدر: استناداً على بيانات الجداول(3-4).

***= الأرقام بين قوسين سالبة.**

رابعا : المسارات المفترضة للعلاقات الاقتصادية العراقية – الأمريكية

لذلك تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تأكيد حضورها المستمر والفاعل في المنطقة وبجميع الوسائل حتى وان تطلب الأمر تجاوز المواثيق الدولية، ومن أجل خدمة مصالح شركاتها فأنها مستعدة لمعاقبة أو وضع العراقيل أو أجبار الدول على ضمان مصالح هذه الشركات، وتعتمد في ذلك من دون أدنى شك على قوتها العسكرية، فلولا (F-15) بحسب ما يعبر عنه الساسة الأمريكان لما كان (لهمبركر) ماكدونالد أن تنتشر في كل العالم.

يقال إن السياسة ما هي ألا اقتصاد مكثف، والاقتصاد والسياسة بمثابة حدي مقص لا يستطيع أحدهما أن يقطع بصورة صحيحة إذا فصل عن الآخر، ومن غير المجدي التفكير في مواصلة طريق التطور الداخلي بدون تطور يقابله في التجارة الخارجية، إن الاثنين متكاملان، وإذا أريد لأي منهما أن يتقدم فيجب أن يتقدما يداً بيد، ولهذا يبدي سيسل رودس **(نحن لا نستطيع أن نتنازل عن أنج واحد من مساحة العالم الذي يستطيع أن يقدم سوقاً حرة، مفتوحة لصناعات أبناء وطننا)**[7].

يقول الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون **(إن الخطر الذي يهددنا يكمن في النظم السياسية غير الديمقراطية نظراً لعدم قدرة تلك النظم على تأهيل نفسها لزيادة وارداتها من السلع الأمريكية عندها ستكون حجر عثرة في طريق المصالح الأمريكية)**[8].

يعبر فايسك عن مساحة التدخل الأمريكي بقوله**(يجب أن لا تبقى الولايات المتحدة أسيرة حدودها الضيقة فالولايات المتحدة هي تلك التي يحدها الشفق الشمالي والاعتدالين جنوباً والعماء البدائي شرقاً ويوم القيامة غرباً)**[9].

1- قطاع النفط

---

[7] **فؤاد العثا، عالم بخمس رؤوس، دار الجمهورية، دمشق، 1994، ص 58.**

[8] **شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر: من الحرية الى مسخ الكائنات، مكتبة مدبولي،القاهرة، ص227.**

[9] **عصام الجلبي : قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، (ندوة) مستقبل العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، 25-28 تموز 2005، أصل الورقة.**

بالرغم من وجود آراء متباينة حول حجم الاحتياطيات النفطية المثبتة والمحتملة في العراق، إلا أنها تتفق في ما بينها على أن هناك خزيناً هائلاً ربما لا مثيل له في منطقة أخرى من العالم حيث يبلغ حجم الاحتياطيات المثبتة (Proven) وفق الأرقام الرسمية الأخيرة لوزارة النفط العراقية والمعتمدة من معظم المراجع النفطية المختصة عالمياً ما مقداره 112 مليار برميل، أما حجم الاحتياطيات المحتملة فهناك تباين في تخمينها، إلا أن الرقم يزيد في كل الأحوال عن 200 مليار برميل، باختصار ندرج بعض التفاصيل لإعطاء صورة مكملة لمخزون النفط في العراق[10]:

عدد التراكيب المكتشفة	525
عدد التراكيب التي تم الحفر فيها	115
عدد التراكيب التي تنتظر الحفر	أكثر من 400 تركيب
عدد الحقول المكتشفة	80
عدد الحقول التي تحتوي على الجزء الأعظم من الاحتياطيات	43
عدد الحقول المكتشفة ولم يتم تقييمها	37
عدد الحقول المنتجة	15

يقول لنكولن مان احد خبراء الإستراتيجية الأمريكية (أن إستراتيجيتنا يجب أن تنطلق من أن نسيطر سيطرة كاملة وفعلية على مورد النفط في الخليج العربي، وإذا ما سيطرنا فأننا سنجبر الدول الأوربية واليابان وأية قوة اقتصادية في العالم على أن تكون تابعة لنا)[11].

وهو ما تؤكده الباحثة الأمريكية كارين ارمسترونج **(إن أولويات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ليست حقوق الإنسان والديمقراطية، وإنما النفط والتفوقية الإسرائيلية)**[12].

جدول(6) عمر النفط واحتياطياته في مختلف الدول المنتجة عند نهاية عام 2002

الدول	الاحتياط المؤكد مليار/برميل	الإنتاج في عام 2002 م/برميل	%من الاحتياطي العالمي	عمر الاحتياطي سنة
السعودية	262.7	7.09	24.6	101

[10] للمزيد حول الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي ينظر: فكرت نامق العاني، إستراتيجية الولايات المتحدة في الخليج العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، 1994.

[11] عبد الغني عماد، ثقافة العنف في سوسيولوجي السياسة الإسرائيلية – بيروت – دار الطليعة،2001، ص58.

[12] خبر تناقلته جميع الصحف الصادرة والقنوات المحلية العراقية

العراق	115	2.1	10.7	148
إيران	99.08	3.2	9.2	83
الأمارات	97.8	1.9	9.1	141
الكويت	96.5	1.7	9	151
أوربا الشرقية	79.1	9.03	7.4	24
فنزويلا	77.8	2.43	7.2	87
ليبيا	36	1.2	3.3	82
نيجريا	31.5	1.8	2.9	47
الصين	18.2	3.3	1.7	14

Source: OPEC . Annual Statistical Bulletin , 2002 ,pp 34-54 .

لهذا ظل الحلم الأمريكي في الوصول الى منطقة النفط قائماً، ولم تفتر عزيمة الأمريكان يوماً عن السعي للوصول إليه، وعدوه هدفاً استراتيجياً لا يدانيه هدف لان في هذا يكمن كل الخير لأمريكا في تسيطر على العالم وتخضع قواه سواء أكانت في أطار منظومتها أم خارجها.

وما يسيل له لعاب الشركات الأمريكية هي حقول الشرق الأوسط التي لازالت حقولاً بكر وهي ذات إنتاجية عالية، فهي من أغزر الآبار أنتاجاً ومن دون أية مخاطر لا بسبب الأعاصير أو بسبب المناخ .

لذلك فان إنتاجية الآبار العراقية والسعودية(جدول–7) تأتي في مقدمة آبار العالم ، ولا يمكن مقارنتها بأية آبار أخرى، مما يجعل أرباح الشركات في حالة الاستثمار فيها تأتي بأرباح فوق اعتيادية(احتكارية).

جدول (7) إنتاجية الآبار النفطية في مختلف بلدان العالم عام 2000

الدول	كمية أنتاج ألف برميل / يوم	عدد الآبار المنتجة	معدل إنتاجية البئر الواحد برميل/ يوم
أمريكيا	5822	533550	11
روسيا	6416	41192	156

الدول المستقلة	7359	109939	68
السعودية	8272	1825	4533
الأقطار العربية	20644	13202	1564
العراق	2933	648	4526

المصدر: شمخي حويط فرج، النفط والسياسة الدولية، وزارة النفط العراقية ،الدائرة الاقتصادية والمالية، (دراسة غير منشورة) تشرين الثاني، 2002، ص25.

ويكمل ذلك هو تدني (Minimization) تكاليف استخراج النفط في هذه المنطقة، إذ أن طبيعة التربة التي توجد فيها التراكيب النفطية، تكون غير معقدة جيولوجياً وقريبة من سطح الأرض، أي على أعماق قريبة وهو ما يخفض بشكل حاد التكاليف الثابتة لحفر الآبار، كل هذه المزيات تجعل من النفط في منطقة الشرق الأوسط منخفضة التكاليف(جدول –8) مما يعظم (Maximization) الأرباح للشركات، فإذا ما قارنا تكاليف أنتاج البرميل في مناطق الإنتاج المختلفة من العالم نلحظ بوضوح أن التكاليف الثابتة والمتغيرة هي في مستوياتها الدنيا.

ومصداقاً لما ذهبنا إليه أن الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى، لا يمكن أن تسمح بالتفريط بالحقول العراقية، إذ وقع العراق (شركة نفط الجنوب) مع "**رويال داتش شل**" البريطانية الهولندية، لإقامة مشروع مشترك في البصرة في جنوب العراق، ويقضي الاتفاق بان يمتلك العراق حصة (51%) في المشروع المشترك وتمتلك شل بموجب العقد(49%)، ويضمن(استثمارات) بمليارات الدولارات مقابل الحصول على نحو نصف الغاز العراقي موضع العقد، ويقدر أجمالي احتياطات العراق من الغاز بأكثر من 3 تريليون متر مكعب، تزيد قيمتها على عشرات التريليونات من الدولارات[13].

وعلى وفق ذلك تتبدى أهمية المنطقة والعراق في الإستراتيجية الأمريكية، إذ تشير التوقعات الى إن أميركا ستكون مضطرة بعد عام 2015 لتأمين أكثر من (70 %) من استهلاكها من الخارج[14].

جدول (8) كلفة الإنتاج (د/ ب) بحسب المناطق في العالم 2000

الدول	الكلفة التشغيلية	الكلفة الرأسمالية	الكلفة الإجمالية
العراق	1	1	2
الشرق الأوسط	2	2	4

[13] **John Chaman, The real reason went to war, Guarrdian-feb-2004**

[14] **منعم العمار، صناعة العدو في السياسية الأمريكية: دراسة في عملياتية الإرهاب، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات،العدد (1) السنة الأولى، 200.ص 30.**

أفريقيا	3.6	4.4	8
أسيا (الباسفيك)	4.6	4.6	9.2
أمريكا	4.2	5.1	9.3
أمريكا اللاتينية	2.7	6.9	9.6
روسيا	2.2	8.6	10.8
أوربا	5.2	6	11.2
بحر قزوين	9	6	15

المصدر: شمخي حويط فرج، النفط والسياسة الدولية، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية والمالية، قسم الدراسات الاقتصادية (دراسة غير منشورة) تشرين الثاني 2002، ص23.

2- التسلح

لقد شكلت توأمة الأحداث المتواترة التي شهدتها الساحة الدولية وتصاعد التقنية في مجال الدفاع . . . منزلة الولايات المتحدة في سوق السلاح الدولي، وتلك حقيقة لا يختلف عليها فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أضخم صناعة عسكرية في العالم وشركاتها العملاقة من مثل لوكهيد مارتن، بوينغ، ماكدونالد دوغلاس، ريتون هيوكر، تكساس انسترميت، . . تحتل المراكز الثلاثة الأولى على مستوى العالم من حيث الإنتاج والمبيعات على الصعيد الدولي. كما وتحتكر الولايات المتحدة سوق تجارة السلاح الدولية وبنسبة (68%) عالمياً، وتسيطر على (90%) من السوق الخليجي و(85%) من سوق أمريكا الجنوبية[15].

حينما سأل المؤرخ الأمريكي البارز بول كيندي حول السبب الأول الذي يقود الإمبراطوريات إلي نهايتها قال لي **(الأنفاق علي التوسع العسكري وتكاليف الحروب)** وهذا ما تسير فيه الولايات المتحدة ليس اليوم، ولكن منذ أن بدأت برامجها المكلفة عسكرياً في حرب النجوم في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وهذا ما جعل كيندي قبل عشرين عاماً يقول قولته الشهيرة **(إن الإمبراطورية الأمريكية ستبدأ في الأفول بدءاً من العام 2010)**، لكنه لم يكن في حسبانه حينما أطلق مقولته تلك أن الولايات المتحدة سوف تتورط في حربين مكلفتين هما حربي العراق وأفغانستان.

ولهذه التكاليف في علم الاقتصاد كلفة فرصة بديلة(**Opportunity cost**)، يمكن بيان بعضاً منها[16]:

---

[15] **جوزيف ستيجليتزو، حرب الثلاث تريليونات.**

[16] **SPIRI, Year Book,2008.www.sipri.org.**

1- الميزانية الأمريكية السنوية لأبحاث مرض التوحد تبلغ (108) ملايين دولار سنوياً، وهو مبلغ يتم أنفاقه كل 4 ساعات في العراق.
2- أن مبلغ (تريليون) دولار، التكاليف الحقيقية للحرب على العراق حتى مطلع عام 2008 كان يمكن من خلالها سداد أجور (15) مليون مدرس إضافي بالمدارس العامة الأمريكية لمدة سنة.
3- يمكن أن يوفر (مبلغ تريليون دولار) منح دراسية لـ 43 مليون طالب في الجامعات العامة لمدة أربع سنوات.
4- يجادل جوزيف ستيلغيتز بقوة الى أن التكاليف الحقيقية للحروب الأمريكية في العراق- أفغانستان، تبلغ (3) تريليونات دولار على الأقل بتقدير متحفظ جداً.
5- أن يمكن أن تتجاوز التكلفة الإجمالية للحرب العالمية الثانية التي بلغت (5) تريليونات دولار بعد تعديلها على أساس التضخم.

وبالطبع وتستثنى من التكاليف المباشرة، المجالات الأخرى من مثل:

- الفائدة على الديون التي تم جمعها لتمويل الحرب.
- تكاليف الرعاية الصحية للمحاربين العائدين للوطن.
- وللمصابين في العمليات والبالغ عددهم 40 ألفا.
- إحلال العتاد المدمر.
- وتراجع القدرة التشغيلية بسبب الحرب،
- ارتفاع أسعار النفط المتزايدة
- التكاليف الاجتماعية الأخرى.

إن الكلفة الاقتصادية التي تحملتها أمريكا في احتلال العراق لا يمكن أن تكون منحه أو مغامرة طائشة، بل لابد لها من أن تسترجع هذه التكاليف وتوزعها زمنياً، والبلدان الأخرى التي عملت أمريكا على احتواءها من مثل مصر، نلحظ أنها استبدلت تسليحها شيئاً فشيئاً من تسليح شرقي الى تسليح في اغلبه أمريكي، وهذا سوف يكون حال العراق مستقبلاً، وهو ما يضمن للشركات الأمريكية سوقاً كبيرة تبعاً لإمكانيات العراق وسعة التهديد التي يواجهها.

والجدول اللاحق يبن حجم الأنفاق العسكري العراقي، إما إذا أخذنا بنظر الاعتبار مستوردات العراق من الأسلحة والمعدات العسكرية، فمن المؤكد أن حصة السلاح الأمريكي هي الأكبر، وان تأخر تدفق الأسلحة الأمريكية الى العراق مرده الخوف من تسربها واستخدامها ضد جنوده.

جدول -الأنفاق العسكري العراقي للسنوات 2005-2007

مليون دولار

السنة	قيمة الأنفاق العسكري	نسبة الأنفاق العسكري/GDP
2005	2405	3.8
2006	6064	7.8
2007	9753	

Source: Sipri, Out look Book, Military expenditure of Iraq.2008.

لهذا تركز أمريكا في بواكير هذا القرن على احتكار التكنولوجيا الفائقة بخاصة تكنولوجيا (المعلوماتية والاتصالات)، ومرد ذلك هو هاجس الخوف من الآخرين، لذلك تحاول بكل ما أوتيت من قوة أن تدفع اللحظة التاريخية الى زمن لاحق (تأجيل وقوعها)، بحيث تستفيد من الفسحة الزمنية المتاحة لترتيب أوضاعها، وتأتي في أولوية الترتيبات ربط العديد من البلدان التي تخضعها قسراً أو بالرضا (استخدام ما حدث للعراق أنموذجا للتخويف) لإقامة صلات اقتصادية محكمة، أي بمعنى آخر فتح اقتصاداتها بالكامل أمام الشركات والمنتجات الأمريكية على طريقة اتفاقية التجارة الحرة لذلك تصبح الحرب في مرحلة الرأسمالية(**المتوحشة – الفوق– إمبريالية)** وسيلة لحل الأزمات، من أجل إعاقة اللحظة التي يطاح فيها بالرأسمالية الأمريكية، أو تتراجع أمام صعود رأسماليات شقيقة، لهذا فقط تظل الرأسمالية حاملة للحرب كما تحمل السحب المطر.

وتتوقع الأوساط الاقتصادية بما فيها الأمريكية من أن حالة العجز ستستمر بشكل متصاعد وليبلغ العجز التجاري عام 2015 (2.6) تريليون دولار، ومن المعلوم أن حجم التجارة الأمريكية الآن يصل الى (2) تريليون دولار ويشكل سدس الناتج المحلي الإجمالي، في حين تصل صادرات ألمانيا الى حوالي (25%) من ناتجها المحلي.

خامساً: المشاهد المحتملة لنمط العلاقات الاقتصادية العراقية– الأمريكية

من المعروف جيداً أن الإدارات الأمريكية التي تتعاقب في الوصول الى سدة الحكم لا تجافي حقيقة واحدة وهي أن مصالح أمريكا شيء مقدس، ولذلك فهي تناور في هذه السياسة أم تلك، وعملية التعاقب هذه لا تأتي من فراغ، ففي مرحلة تأريخية محددة وموصوفة يصل الجمهوريون الى الحكم بناء على حاجة أمريكا الإستراتيجية، ولذلك يفهم من هذا أن السياسة الخارجية ستحمل معها مرحلة صراع حاد وقيام حرب أو غزو، وعلى وفق هذا التوجه يطال الداخل الأمريكي اقتصادياً واجتماعياً ضرراً مؤكداً يتراجع فيه الهم المحلي باتجاه إعلاء الشأن الأمريكي خارجياً، ولذلك يصبح مجيء الديمقراطيين ضرورة لازمة تبعاً لثوابتهم المعروفة في الاهتمام بالشأن الداخلي وبخاصة الاقتصادي منه.

لن تبتعد الإستراتيجية الأمريكية بعيداً عن أهدافها، كما أن تأثير اللوبيات المتعددة في الولايات المتحدة لن يكبح جماح الزهو الأمريكي والحلم في الهيمنة، فالسيكولوجية الفردية الأمريكية تم بناؤها منذ أكثر من نصف قرن على هذا المعطى.

لذلك فإن ما يحكم العلاقات الاقتصادية مع أمريكا، ارتكازا على اشتراطات الواقع الحالي، ثلاثة مشاهد محتملة هي:

المشهد الأول: (مشهد التراجع)، وهذا غير ممكن في ظل ما هو مترشح من نمط للعلاقة المحكومة من أمريكا وضغطها على الحكومة العراقية، وإمكانية تحقق هذا المشهد تتطلب تحقق الآتي:

1- دخول أمريكا مرحلة الانكفاء في ظل الأزمة الاقتصادية من ناحية، وتململ الداخل الأمريكي والدولي من نتائج السياسة الأمريكية القائمة على التفرد.
2- في ظل تحقق الشرط الأول، سيشكل الضغط الدولي باتجاه توزيع المنافع، وهذا من شأنه أن يعطي الى الحكومة العراقية مرونة عالية، لتعديل أسس العلاقة مع أمريكا.
3- إذا ما احدث العراقيون إجماعاً وطنياً حول قضاياهم الرئيسة، فأن من الممكن أن تكون العلاقات الاقتصادية قائمة على المصالح المتبادلة.

المشهد الثاني: مشهد الاستمرار، وهذا يعني استمرار مستوى العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، من حدوث تغيرات يعتد بها، وهذا يرتكز على جملة اشتراطات منها:

1- بقاء مستويات التناقض بين الأطراف العراقية على مستواه الحالي.
2- تراجع الاستقرار الأمني لأي سبب كان، وتراجع الرغبة العراقية لتحديد جداول زمنية لانسحاب القوات الأجنبية.
3- توافر رغبات إقليمية في تعمق الحالة الأمريكية في العراق، لأسباب إستراتيجية.

المشهد الثالث: مشهد التقدم (التعميق والإلحاق) هذا المشهد يستمد مؤشراته من الإستراتيجية الأمريكية ذاتها التي افترضت أصلاً قبل احتلال العراق،(أو هي وضعت هذا كشرط إزاء القوى السياسية الطامحة)، من أن تكون هناك مستويات من العلاقة الإستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة، مرتكزاتها النفط والوجود العسكري، هذا المشهد يعتمد في تحققه على الآتي:

1- تعمق حالة التحسس بين القوى السياسية بحيث تلجأ كل منها الى الاستناد على الولايات المتحدة، لضمان وجودها في السلطة.
2- توقيع اتفاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة.

3- إيصال الولايات المتحدة لأحزاب (أو شخوص)، يضمنون مصالحها.
4- استبدال التواجد الأمريكي العسكري بانضمام العراق الى حلف الناتو، مما يتطلب أقامة قواعد عسكرية، ووجود قوات، ومن المحتم تماماً أن تكون القيادة أمريكية.

والمشهد المرجح هو المشهد الأخير، وهو احد البدائل التي سوف تعتمدها أمريكا في العراق، لأسباب كثيرة منها:

1- توزيع كلفة احتلال العراق، وعندما تكون حماية العراق في أطار حلف الناتو، فان أمريكا تكون قد استطاعت رفع جزء كبير من الكلفة الاقتصادية- العسكرية- السياسية عنها.
2- أشراك الدول الأوربية في غزواتها، مقابل توزيع جزء من المنافع الاقتصادية عليها.
3- إضفاء شرعية على وجودها في العراق، ونزع الرفض المحلي الأمريكي والعالمي على بقاء احتلال العراق.
4- الاتفاق الضمني بين دول الاحتلال (الأمريكي – الأوربي) على تقاسم الغنائم، ولذلك سوف تعمد أمريكا الى اختيار قطاع النفط والغاز، والقطاع العسكري، وتترك للدول الأوربية، المجالات الأخرى.

إن الدول الكبيرة (من مثل أمريكا) لا تحترم الضعفاء لا في علاقاتها السياسية ولا الاقتصادية، وهو ما أثبته التأريخ القريب، فالولايات المتحدة تستجدي عطف الصين لإعادة تعديل أسعار صرف (**اليوان**)[*] حتى تتمكن من خفض العجز التجاري معها، ومن لم يكن قادراً على الاستفادة من تجارب الآخرين، فعليه أن يقبل تكرار أخطائه، وأمريكا مثل الماء يمكن أن يرفع السفينة ويمكن أن يغرقها، والأمريكان من أكثر شعوب الأرض فهماً للبراغماتية (فهم أول من صك فلسفتها)، **لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة**، فيتخلّون عن أصدقائهم غير النافعين كما يتخلّون عن **أحذيتهم المستهلكة**، ويصادقون أعداءهم إذا وجدوا في ذلك منفعة مهما كانت العداوة معهم، بل هو الشعار الذي يطبّقونه داخل دولتهم منذ تأسست، فلا شفقة ولا رحمة ولا أخلاق، والمصالح الخاصة فوق كلّ اعتبار.

التوصيات

1. جميع تجارب البلدان النامية التي خطت خطوات متقدمة في نهضتها تعد مدينة لشخوص عملوا على أن يكونوا مهمازاً في مسيرة تطورها، لذلك حري أن تبدأ مرحلة وضع الأسس لتطور العراق المستقبلي من الآن، وعلى وفق خطة إستراتيجية عشرية تقسم الى مرحلتين:

---

[*] العملة الصينية.

المرحلة الأولى: 2010–2015 إعادة بناء العراق في إمكاناته الى ما قبل الحرب العراقية – الإيرانية 1980.

المرحلة الثانية: 2015–2020 (مرحلة الانطلاق) وفيها تعتمد رؤى عراقية وطنية لوضع العراق على طريق البناء المخطط والمحسوب كيما يتأهل للبناء الاقتصادي الحقيقي، الذي من شأنه أن يدفع باتجاه بلوغ التصنيع . والتنوع وتقليل الاعتماد على النفط ، ورفع مؤشرات التنمية البشرية ليكون العراق من الدول المتوسطة.

2. تشكيل لجنة مختصة للإقرار على أي من الصناعات أو السلع التي يمكن تحفيزها أو دعمها ، من اجل تحديدها كسلع يمكن تصديرها.
3. الاستفادة من العلاقة مع أمريكا وبريطانيا، لمنح العراق صفة(الدولة الأولى بالرعاية)، كما هو حال مصر – الصين ودول أخرى.
4. تنويع استثمارات العراق،النفطية، والاستفادة من عوائد العقود النفطية الكبرى لاستثمارها في أنشطة نفطية أخرى من خلال تأسيس شركات عراقية متخصصة.
5. توزيع استيرادات العراق العسكرية وعدم حصرها بالولايات المتحدة الأمريكية.
6. إذكاء خطاب سياسي – أعلامي رسمي مسؤول، ذي بعد عقلاني تطميني متوازن، من اجل لجم مخاوف الآخرين.
7. ارتباطاً بالفقرة 7 أعلاه، من شأن ذلك تخفيف توجه العراق العسكري وخفض نفقاته العسكرية التي تصل الى (7%) من ناتجه المحلي الإجمالي[16]، وهي نسبة تعد عالية عالمياً.
8. إن العراق بحاجة الى حزمة من الإجراءات ذات صفة شمولية، وليس الى نوع من الإجراءات، حتى تعمل جميعاً على تيسير الوصول الى الأهداف.
9. بغية وضع أسس لعمل الحكومة والوزارات والدوائر، يتطلب الأمر وضع أهداف، يتم العمل على تحقيقها بالكمية والنوعية الموصوفة، لكي ننتقل الى العمل المؤسسي المسؤول، والذي يمكن من خلاله تأشير النجاح والفشل أو التلكؤ من دون أي عناء، وبعيداً عن أية حساسية.
10. رفض الاقتراح الأمريكي الذي ستدفع به عن اقتراب جلاء قواتها من العراق، والذي يقضي بالانضمام الى حلف الناتو أو أي تحالف أخر.
11. إن تسجل حكومة المالكي في تأريخ استيزارها، محطات كبيرة، وان ترتبط هذه بمنجز وطني لا غبار عليه، ونعتقد أن فرصة المالكي في أشغال رئاسة الحكومة لمرحلة ثانية، كبيرة جداً،

لمعطيات داخلية وأخرى خارجية، مما يوفر فرصة لاتخاذ قرارات جريئة تحظى بدعم كل العراقيين، مما ترفع من رصيد الحكومة، حكومة لكل العراقيين.